

مقابلات

التغيرات في الخريطة الحزبية الإسرائيلية وأحوال عرب 48

حوار مع عزمي بشارة
أجرى الحوار: محمود سويد
وأحمد خليفة وصقر أبو فخر

■ هيئة تحرير "مجلة الدراسات الفلسطينية" ترحب بالدكتور عزمي بشارة، ويسرها أن تبدأ هذا الحوار عن الأوضاع الجارية في إسرائيل اليوم، ولا سيما بعد الانسحاب من غزة، وبعد انسحاب أريئيل شارون من الليكود. والحقيقة أن ما يشغل بالنا وبالعديد من الفلسطينيين هو تلك التغيرات التي تشهدها إسرائيل. إن هذه التغيرات هي، ولا ريب، انعكاس لأوضاع داخلية إسرائيلية. ما الذي أدى إلى هذه اللحظة التغييرية؟ وما هي متردباتها على الصعيد الداخلي السياسي؟ وهل تقود هذه التغيرات إلى موقف إسرائيلي أكثر مرونة حيال التسوية؟ وما هي حدود هذه المرونة؟ وما دور الانتفاضة الفلسطينية في دفع إسرائيل إلى الانسحاب من غزة، وفي التغيرات التي جرت داخل الليكود باعتبار أن جزءاً منها يرجع إلى قرار الانسحاب هذا؟

■ عن التغيرات الإسرائيلية وطريقة رصدها عربياً أود أن أقول إن هذا الرصد لاستطلاعات الرأي العام الإسرائيلي هو نوع من الباروميتر للمزاج العربي، وإن فراغ الساحة العربية من الاستراتيجيات المتعلقة بالشأن الفلسطيني يحول الأمور إلى نوع من استراتيجيا الانتظار. والذي ينتظر يتسلى بقراءة الاستطلاعات والاتكال على تناقضات المجتمع الإسرائيلي وصراعاته السياسية الداخلية. وهذا تفاؤل مزمن. وهذا النوع من التفاؤل المزمن ناجم عن عجز بصيغة *If you can't beat them join them, or claim that they have changed*، أي حينما لا تكون لديك أي استراتيجية لهزيمة الخصم انضم إليه، أو ادّع أنه تغير. سينشأ الادعاء بأن الخصم هو الذي تغير، وأن من الضروري الانتظار حتى نرى ما ستسفر عنه الانتخابات الإسرائيلية أو هذه التغيرات أو سياسة شارون. خطاب الأمانى العربية (*wishful thinking*) هذا ليس تعبيراً عن الحال الإسرائيلية بقدر ما هو تعبير عن المزاج العربي، أو بقدر ما هو تعبير عن الحال العربية. وللأسف الشديد هناك جانب أيديولوجي جدي ومتجدد في القراءة العربية. وأقصد بالجانب الأيديولوجي الليبرالي اليميني الجديد (*New liberal*) والبعد الأيديولوجي في قراءة إسرائيل يعمي عن القراءة العلمية والدقيقة للأوضاع. لسنا أمام عالم عربي أصبح فجأة يغص بالخبراء بإسرائيل لكثرتهم، وإنما أصبح عاجزاً إلى درجة أنه يعتقد أن قراءة إسرائيل تعوضه عن استراتيجية عربية. لست ضد فهم العدو، أو معرفة العدو، أو معرفة الخصم. بالعكس، فقد كانت لدينا مشكلة هي أن العالم العربي لم يكن يقرأ إسرائيل. الآن المشكلة هي أن العالم العربي لم يتحول إلى قراءة إسرائيل في سبيل معارضتها، إنما صار يقرؤها نتيجة لعجزه، ولعدم وجود استراتيجية. وهو يتوقع أن التغيرات في إسرائيل بديناميتها الداخلية وحدها ستجلب له الخلاص. الازدواجية لا تميز قراءة الانتخابات الإسرائيلية المقبلة، وإنما تميز جميع الانتخابات منذ عقد ونصف عقد. فإمّا أن يسود الادعاء أن الانتخابات الإسرائيلية تمثيلية وأنه لم يتغير شيء، وإمّا أن يجري نشر الوهم أنها ستجلب قوى سلام إلى الحكم.

"كديما" ليس انقلاباً

عشية هذه الانتخابات دار نقاش: شارون تغير، شارون لم يتغير، هنالك شارون جديد، شارون سيصبح ديغول، وينسحب هذا على حزب "كديما" الذي أقامه، إلى آخر هذا الكلام. فيما يتعلق بهذه الانتخابات، وربما بعد كل تجربة سياسية جديّة في إسرائيل، نلاحظ أن الإسرائيليين يتجهون إلى نوع من إعادة التنظيم الحزبي، أو إعادة اصطاف للقوى السياسية. وإعادة الاصطاف لهذه الأحزاب تُفهم خطأً في الوطن العربي على أنها انقلاب سياسي. لا توجد حالة انقلابية في إسرائيل. الانتفاضة هزة سياسية، حرب لبنان هزة سياسية، حرب تشرين الأول/أكتوبر هزة سياسية. لكن ما يجري في إسرائيل الآن ليس هزة سياسية وإنما اصطاف حزبي جديد يعكس النظام السياسي في المجتمع الإسرائيلي بشكل أصدق. إن إعادة ترتيب وضع اليمين الإسرائيلي حزبياً لا تؤدي فجأة إلى أيديولوجيا جديدة، لأن أعضاء الليكود الذين انسحبوا منه وأسسوا حزب "كديما"، وعلى رأسهم شارون، كانوا منذ أعوام وفي الليكود يفكرون تماماً كما يفكرون الآن في "كديما"، ويتصرفون على هذا الأساس. كان هناك عوائق أيديولوجية وعوائق تنظيمية تمنع التعبير الكامل عما يفكرون. ماذا أقصد؟ هنا النقطة الجوهرية التي أريد أن أتحدث عنها الآن، وهي أن اليمين الإسرائيلي تغير بعد الانتفاضة الأولى وليس بعد الانتفاضة الثانية، وتبنى موقف اليسار الصهيوني؛ ليس فيما يتعلق باقتراح بنية للتسوية، ولا فيما يتعلق برفض "الحل العادل"، ولا فيما يتعلق بحدود التسوية الإقليمية (territorial compromise)، وإنما فيما يتعلق بضرورة الانفصال الديموغرافياً عن الفلسطينيين. بمعنى أن صاحب نظرية الانفصال الديموغرافي عن الفلسطينيين في التاريخ الفلسطيني - الإسرائيلي هو حزب العمل والأحزاب الصهيونية على يساره، للحفاظ على هوية وجوهر الدولة اليهودية كما يسمونه. هذا بالضبط ما أنجب النكبة. وهي من هذه الزاوية نوع من الانفصال الديموغرافي. من الذي أنجب النكبة؟ ليس الليكود. النظام الصهيوني لا يريد أن يعيش مع الفلسطينيين وإنما يريد دولة يهودية. إن أول شكل من أشكال الفصل الديموغرافي كان تشتيت اللاجئين وترحيلهم. الشكل الثاني هو اقتراح التسوية الإقليمية على الأردن بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم بعد الانتفاضة الأولى وفك الارتباط الأردني يقوم كيان سياسي فلسطيني منفصل ديموغرافياً عن إسرائيل. وكان التعبير الأول عن ذلك هو التسوية الإقليمية مع الأردن، ثم تسويات إقليمية مع الفلسطينيين. في اعتقادي أن اليمين الصهيوني وصل إلى هذه القناعة بعد الانتفاضة الأولى. لماذا أقول ذلك؟ لأنه جرت محاولة في التاريخ الإسرائيلي لحل وسط بين هذا وذاك اقترحه اليمين الإسرائيلي. ومتى حدثت؟ بالضبط عندما وصل مناحم بيغن إلى السلطة، وضم الجولان. لماذا جرى ضم الجولان؟ كي يستفز سورية؟ نعم، هنالك نوع من استفزاز سورية. لكن أيضاً لأن الجولان خال من السكان. هذا أمر أساسي؛ فعدد السكان لا يتجاوز الثلاثين ألفاً. أما بخصوص ضم الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد أدرك بيغن أن النظريات شيء والتطبيق شيء آخر، ولا سيما أن هناك مشكلة السكان الفلسطينيين وحقوقهم. من هنا نشأت نظرية الحكم الذاتي للفلسطينيين التي أقتنع فيها السادات، والتي فشلت في المفاوضات. إن نظرية مناحم بيغن هذه هي محاولة لحل وسط بين ضم أرض إسرائيل وبين فصل السكان ديموغرافياً في حكم ذاتي. وأنا قلت في حينه إنها تسوية إسرائيلية - إسرائيلية، بين عدم رغبة إسرائيل في الانسحاب وبين عدم قدرتها على الضم. الإسرائيليون اليمينيون المحتفى بهم حالياً لا يريدون أن يفاوضوا الفلسطينيين. وأيضاً لا يقترحون تسوية مع العرب. العرب خارج الصورة أصلاً. الانتفاضة الأولى جاءت بعد كامب ديفيد وبعد حرب لبنان، وأثر الانتفاضة في المجتمع الإسرائيلي كان كبيراً. لكن الأمر الذي يهمنا الآن هو أن اليمين الإسرائيلي وصل إلى قناعة، وخصوصاً بعد فك الارتباط بين الملك حسين والضفة الغربية في خطابه المشهور سنة 1988، أنه يجب أن يقوم كيان فلسطيني يعبر عن هذا الانفصال الديموغرافي. وأول من كتب في هذا الشأن هو شارون. وأنا راجعت عدة مرات في كتابي "من يهودية الدولة حتى شارون" مقالاته في آخر الثمانينيات التي يذهب فيها في هذا الاتجاه، أي الذهاب إلى كيان فلسطيني أو دولة فلسطينية لقاء ضم ما يتبقى من الأرض إلى إسرائيل من طرف واحد. في ذلك الوقت البعيد بدأت أفكار السير نحو حل من طرف واحد تتشكل؛ أي أن شارون

بدأ يفكر وينشر أفكاره أيضاً: "نعطيهم المناطق المكتظة بالسكان ونضم الباقي من دون تسوية." الآن ثمة أمران منعاً هذا التفكير من التعبير بشكل كامل عن ذاته. الأمر الأول هو فئات أيديولوجية داخل الليكود رفضت هذا التفكير وترفضه الآن يمثلها حالياً عوزي لاندوا مثلاً، وآخرون أكثر غيبية مثل موشيه فايغليين، وهو يمثل فئات من المستوطنين عارضت أوسلو وانضمت إلى الليكود كي تحبط أوسلو من داخل الليكود. أيام رابين قامت حركة في البلد اسمها "زو أرتسينو" (هذه بلادنا)، بقيادة موشيه فايغليين والنائب في الكنيست بيني إيلون. بيني إيلون أسس حزباً ودخل الكنيست مع ربيع عام زئيفي (غاندي)، وموشيه فايغليين اختار طريقاً اعتقد من خلاله أن الأهم هو أن يدخل كل المتطرفين إلى الليكود ويحتلوا الليكود من داخله، وظلوا منذ ذلك الوقت يشكلون عقبة كأداء أمام طريق شارون. إذاً، العقبة الأولى هي الموقف الأيديولوجي داخل الليكود. والعقبة الثانية هي أدلجة صراعات حزبية داخلية مثل الصراع بشأن قيادة الحزب، وهذه يمثلها في الأساس نتنياهو. وهذا الأخير لا يفكر تفكيراً مختلفاً عن شارون، وإنما يريد الوصول إلى قيادة الحزب. وما دام شارون يمثل رأياً معيناً فنتنياهو ضد هذا الرأي ويؤدلج عداؤه التنافسي هذا. أذكر نقاشات بين هنري كيسنجر وسايروس فانس، وكنت في حينه وما أزال صديقاً لنوعان تشومسكي. كان الناس يحاولون أن يفسروا مواقف فانس، فكان تشومسكي يقول لي: لماذا التفسير؟ إذا كان كيسنجر يقول كذا، فإن فانس يقول عكسه، وهكذا. سأعطيك مثلاً: عندما كان نتنياهو في مزرعة واي بلانتيشن يفاوض ياسر عرفات، كان شارون يزايد عليه ويتهمه بمصافحة عرفات، وهو الذي أرسل شباب المستوطنين ليحتلوا التلال حين كان نتنياهو يفاوض عرفات، وسُمِّم في حينه شباب التلال بسبب دعوته في وسائل الإعلام إلى احتلال التلال في الضفة ليربك نتنياهو ويشوش عليه. إن إسرائيل بلد فيه هذا القدر من الفساد، فيما يتعلق بالخلط بين المناصب الحزبية والطموح الشخصي والموقف السياسي. وشارون، في هذه الدورة البرلمانية، واجه إشكالات فظيعة. فأعضاء حزبه صوتوا ضده في اقتراحات نزع الثقة. وهذا ما أدى إلى أن يحسم أمره، ليس حسماً سياسياً أيديولوجياً، بل أن يمنح إطاراً مستقلاً لفكره عن الليكود بحيث لا يضطر إلى خوض صراع قبل كل جلسة كنيست. هنا حدث خطأ في فهم موقف شارون. فالبعض اعتقد أن شارون كان سيفشل في الانتخابات الداخلية في الليكود، وهذا غير صحيح. شارون كان سينجح في أي انتخابات داخلية في الليكود وسيسيطر على الليكود. مشكلته أنه لن يتحكم في قائمة الوزراء، وبالتالي سيضطر في كل مرة إلى خوض صراع يتعلق بكل شأن، لأن الحزب كان سيصوت له باعتباره القائد الوحيد، ولكن لن يصوت لوزراء من جماعته، وبالتالي سيصبح تحت رحمة خصومه. لذلك حسم أمره وأسس حزب "كديما". وسأجازف، نظرياً، بالقول: صحيح أن الذي أسس الليكود في حينه هو، إلى حد كبير، مناخم بيغن. لكن الأفكار والاتصالات بالأحزاب الأخرى قام بها شارون، وهو الذي حل الليكود وعادت الأمور إلى نصابها.

تحولات الليكود

قبل قيام الليكود كان هناك حركة اسمها "غاحل"، خاضت دورة انتخابية واحدة. وكانت مؤلفة من حيروت والحزب الليبرالي، أي حزب البورجوازية أو حزب المدن، أي حزب الطبقات العليا في المدن والـ upper middle class والبورجوازية خارج قطاع الدولة. لكن حزب حيروت التاريخي، الذي أسسه مناخم بيغن كاستمرار لمنظمة الإيتسل ومنظمة ليحي، تمكن من أن يخوض الانتخابات ويحصد عشرة مقاعد فقط في الانتخابات الأولى. أما التوسعات الكبرى اللاحقة فقد جرت من مصدرين: المصدر الأول هو التحالف التاريخي مع اليهود الشرقيين ضد "مباي" واستغلال القيادات الشابة الجديدة واستنفار رغبتها في الزعامة مثل المهاجرين من دول عربية من شباب معسكرات المهاجرين (الـ "معبروت")، وشباب مدن التطوير وأحياء الفقر، وهذا جلب له جمهور المصوتين. لكن بن - غوريون كان يقف ويخطب ويقول إن الشعب كله موحد من دون حيروت وماكي، وكان يعتبر اليمين المتطرف بقيادة بيغن تافهاً، إلى درجة أن بن - غوريون حينما كان يتكلم عن بيغن كان يقول "هايش هازيه" أي "هذا

الرجل"، فلم يكن يذكر اسمه قط. وكان هناك عضو كنيست تاريخي اسمه يوحناان بدر، فكان بن - غوريون يقول: ذلك الجالس إلى يمين يوحناان بدر، وهو يقصد مناخم بيغن. إذاً، جاء المصدر الأول لاتساع قاعدة الليكود من التحالف مع اليهود الشرقيين. أمّا المصدر الثاني فهو التحالف مع الليبراليين البورجوازيين الذين أعطوا لليكود الشرعية، أي أن الليكود صار حزباً مقبولاً، بعدما كان حزب المغامرين (إيتسل وليحي). هذان التحالفان (التحالف الأول غاحل مع الليبراليين، والتحالف الثاني الليكود مع اليهود الشرقيين) حولاً حيروت إلى الليكود، من حزب هامشي يميني إلى حزب احتل السلطة سنة 1977. عاد الليكود بعد تأسيس "كديما" إلى حيروت التاريخي. مشكلة حيروت الذي اسمه اليوم الليكود، والليكود الذي اسمه اليوم "كديما"، أنه حُشر بين الليكود واليمين المتطرف، وما عاد لديه خانة كبيرة. فمنذ سنة 1948 أقامت أحزاب اليمين المتطرف في إسرائيل مربعاً سياسياً لها، أو خانة سياسية. الآن ما عاد هناك مكان لحزب آخر كبير بينها وبين الليكود. "إيحدو ليئومي" موجود، "المفدال" موجود، ليبرمان أسس "إسرائيل بيتينو" وهكذا. إن تنوع اليمين المتطرف في إسرائيل يشغل مساحة كبيرة جداً من الخريطة الحزبية. ومن الناحية الأخرى هناك اليمين البراغماتي الذي هو الليكود الجديد أو "كديما" بقيادة شارون (والياً أولمرت وموفاز وليفني وغيرهم). والليكود الذي احتفظ بالاسم محشور بينهما. وهنا تكمن معضلته. فكيف يحدد تميزه السياسي بين هؤلاء وأولئك؟ غير أن له ميزة هي أن الجهاز معه. الجهاز الذي هو مجموعة الناشطين الذين يمكن تسميتهم "الماكينات الانتخابية". الماكينة الانتخابية موجودة عند الليكود. طبعاً، حدث تطور مؤخراً، وهو التطور الأهم، أي انتقال تساحي هنغبي إلى جانب شارون، لا لأنه ابن غينولا كوهين، وإنما لأن هنغبي يمثل شيئاً مهماً في جهاز الليكود؛ فهو رئيس مركز الليكود، وكان في الحركة الطلابية، وعنده جهاز حزبي انتخابي مدرب.

مأزق الديمقراطية

□ يقال إن انضمام تساحي هنغبي وشاؤول موفاز إلى شارون ربما يؤدي إلى خسارة "كديما" نحو خمسة مقاعد؟

□ هذا الكلام يقوله من يقرأ استطلاعات الرأي.

□ إذاً هذا الاحتمال غير صحيح؟

□ لا طبعاً. البعض لديه وهم في قراءة تساحي هنغبي أو الليكود أو موفاز لأنهم يربطون سببياً أي تطور جديد بالتطور الذي سبقه، فيصبح السابق سبباً للاحق. هذا تفكير سانج. فليس كل ما سبق سبباً لما لحق. المشكلة في قراءة الاستطلاعات هي أنها تقارب الوضع الاستاتيكي لا الديناميكي، وهي استطلاعات صحافية لا استطلاعات صادرة عن مراكز علمية. الاستطلاعات الصحافية تتناول عينة من 450 شخصاً، وتحصل على مواقفهم بالهاتف. فهي إذاً ليست مقابلات تساعد في تحديد الإجابة، كما أن النتائج تتغير باستمرار. عموماً، الحزب الجديد في اندفاع حالياً، لكنه سيبدأ بالهبوط. والأمر نفسه ينطبق على عمير بيرتس. الاستطلاعات ترصد الليكود في فترة انحطاطه، إذ هناك صراعات بين قاداته الذين يشتم بعضهم بعضاً، ويتناولون فساد هنغبي وفساد شارون وأولاد شارون. الاستطلاعات لحظية جداً، ولا تنير الصورة الشاملة. لذلك ثمة دائماً سوء فهم في موضوع الاستطلاعات. أمّا القضايا المتعلقة بالسيولة في الخريطة السياسية الحزبية فهذه ليس لها علاقة بالصراع العربي - الإسرائيلي، أو بالقضية الفلسطينية، وهي تستحق التوقف عندها. والسبب في انتقال النواب الإسرائيليين في لحظات الأزمة الحرجة من حزب إلى حزب، إذ يستيقظ الجمهور الإسرائيلي في كل صباح على نائب جديد غير حزبه، واضح وقاطع؛ فهذا النائب أو ذاك ينتقل ببساطة من حزب إلى آخر إذا لم يكن له مكان في قائمة الحزب الانتخابية

وسيكون له مكان في القائمة الأخرى، أو أن القائمة الأخرى أضمن له في الانتخابات. في اعتقادي أن هذه ظاهرة غير مألوفة، وهي تدل على مأزق في النظام الحزبي هو مأزق الديمقراطية. الديمقراطيات الحديثة تعتمد على الأحزاب. والآن ما عادت الأيديولوجيا بوصلة، ولا البرنامج السياسي. المأزق هو عندما تصبح البوصلة الوحيدة هي حياة حزبية برلمانية تغذي ذاتها أو تبرر ذاتها، بمعنى أن يقنع السياسي الانتهازي نفسه: لماذا أذهب إلى الانتخابات؟ أليس لأصبح عضواً في البرلمان؟ السبب في الذهاب إلى الانتخابات هو أن أصبح عضواً في البرلمان لا أنفذ برنامج كذا. ثمة شيء معطوب في الديمقراطية الإسرائيلية، ليس انحلال الأخلاق أو انحلال أخلاقيات الساسة الإسرائيليين وإنما لأن هذا كله يجري من دون أن يؤدي إلى تعطيل الحياة السياسية. النواب والوزراء، بمن فيهم رئيس الحكومة، ينتقلون بالجملة من حزب إلى آخر منافس له، ولا تحدث هزة كما يفترض أن يحدث لدى انحلال نظام سياسي، الأمر الذي يدل على أن الحالة هي حالة أهلية (community) لا حالة مجتمع (society). الانتقالات تتم داخل القبيلة وداخل العائلة. في الغرب هناك اليوم كلام على أن مرحلة الدولة الأيديولوجية انتهت في التاريخ، وأن الدولة الديمقراطية هي دولة محايدة أيديولوجياً، لأن وظيفة الدولة ليست تنفيذ الأيديولوجيا وإنما خدمة المواطن. والدولة العلمانية ليست مهمتها تنفيذ رسالتها الخالدة لأن من المحال أن تكون للدولة رسالة أيديولوجية وأن تكون ديمقراطية في وقت واحد. إن إسرائيل تعتبر دولة ديمقراطية مع أن التفسير الوحيد للصبح اللاصق فيها هو أن الانتقالات كلها تجري في الأيديولوجيا نفسها. ولهذا لا تحدث هزات حزبية في إسرائيل حينما ينتقل هذا الكم من السياسيين من هنا إلى هناك، مثل لعبة الكراسي التي تدور حول الطاولة وكل واحد يغير كرسيه في كل دورة، وكأنها لعبة كراسي حول الطاولة الواحدة نفسها. وهذه الطاولة هي الأيديولوجيا التي تجمعهم جميعاً. والانشقاق الذي جرى في الليكود لو وقع في أي ديمقراطية أخرى في العالم لكان نجم عنه صراع حقيقي. إنما في إسرائيل نشعر كأنه لم يحدث أي شيء. لكن لا يفهم من ذلك أن الديمقراطية الإسرائيلية مجرد تمثيلية كما يقول بعض الإخوان العرب. ليست تمثيلية على الإطلاق، بل إن هناك صراعاً حقيقياً بشأن السلطة، وثمة مصالح حقيقية تتصارع وتتنافس، ولديها تصورات مختلفة لبعض القضايا. وهذا النوع من الانتقالات يؤكد أنه لا يوجد في إسرائيل ديمقراطية ليبرالية وإنما ديمقراطية يهودية. لو أن فيها ديمقراطية ليبرالية مع هذه الانتقالات لأدى ذلك إلى هزات. لكن لأن نظامها هو نظام "ديمقراطية يهودية" فجميع الانتقالات تتم داخل العائلة نفسها ولا تحدث أي هزات كبيرة.

ماذا يجري في حزب العمل؟

□ الصورة لدينا هنا في العالم العربي أن هناك انقلابين وقعا في إسرائيل: وصول عمير بيرتس إلى قيادة حزب العمل، وخروج شارون وتأسيسه حزب "كديما". أنت تقول إنه لم يقع أي انقلاب على الإطلاق وإنما مجرد انفصال. كيف تفسر إذا التحولات الجارية في حزب العمل التي أدت إلى صعود بيرتس.

□ جرت تغييرات في إسرائيل بالتأكيد. لكن هذه التغييرات لم تحدث الآن. ما حدث لدى اليمين جرى طوال الأعوام العشرة الأخيرة؛ أي الاقتناع بضرورة إقامة كيان فلسطيني من دون حل عادل، ومن دون التراجع إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967. أمّا عن انتخاب عمير بيرتس فهو، ولا شك، تغيير أيضاً، لكنه ليس انقلاباً، لأن تغيير عمير بيرتس هو في إطار القيادات التي تقود حزب العمل، وتجرى الآن محاولة حثيثة في الحزب لدفعه نحو الوسط بعيداً عن اليسار. وعمير بيرتس سيعمل وإلى جانبه فلان وفلان وفلان من الذين كانوا قبله في حزب العمل. وبيرتس لن يحضر معه طاقماً جديداً بالكامل. أين التغيير إذا؟ يمكن القول إن التغيير الأول هو الانقلاب على شمعون بيرس، لأن شمعون بيرس حول الحزب في الأعوام الأخيرة، بعد عهد براك، إلى ركيزة من ركائز شارون تساعده على تخطي معارضة اليمين المتطرف وتساعده في أن يكون حضوره الدولي مقبولاً. وبهذا المعنى نعم،

هناك اتجاه الحفاظ على الحزب وعلى خط الحزب وإنقاذ الحزب من سياسة بيرس. وحزب العمل اختار البقاء في مقابل حالة الاندثار التي مارسها شمعون بيرس الذي أراد دائماً أن يؤدي دور المؤسس التاريخي في هذا الكيان، وأن يكون له شأن في رسم حدوده. أما رهان عمير بيرتس فهو، إلى حد بعيد، على هويته الشرقية. حزب العمل نجح في نقل فئات من اليهود الشرقيين إلى حزب العمل، وهذا تغيير قياساً على العشرين عاماً الأخيرة منذ سنة 1977. ولأول مرة ستقترع كتل من اليهود الشرقيين لحزب العمل، بافتراض أن مغربياً هو الآن على رأس الحزب، وهو يمثل أحلامها بالوصول إلى السلطة. لكنها ليست كتلاً كبيرة، وقسم منها سوف يتخلى عنه عندما يدرك أنه لن يصل إلى السلطة. في الوقت نفسه فإن حزب العمل يخسر بعض الأشكناز. وثمة تصريحات لشمعون بيرس من هذا القبيل، كقوله إن هناك أناساً غرباء سيطروا على حزب العمل. والأفكار المعروفة عن عمير بيرتس بشأن الدولة الفلسطينية، أي دولة قريبة من حدود سنة 1967، واستعداده للتفاوض في كل شيء ما عدا القدس واللجئين، هي أفكار شبيهة بأفكار عميرام متسناغ. لكن، أين صار متسناغ؟ عاد رئيساً لبلدية صغيرة. وبيرتس لا يريد مصير متسناغ، لذلك فإنه يعدل خطه نحو اليمين.. مصيبتة أنه خسر الكثير من الغربيين ولم يربح الشرقيين.

إذا اعتقد البعض أن عمير بيرتس يمثل الاشتراكيين الفقراء والكادحين فهذا غير صحيح. صحيح أنه مغربي ومن أصول فقيرة، لكن لأنه قادم من الهستدروت لا يعني أنه يمثل الفقراء. الهستدروت ما عاد اتحاد نقابات بالمعنى الذي كان معروفاً في السابق. لأن كل من كان يتلقى خدمات صحية من صندوق المرضى (كوبات حوليم) الذي كان يمثل التأمين الصحي الوحيد منذ سنة 1948، كان عضواً تلقائياً في الهستدروت شاء أم أبى. أي أن من يدفع رسوماً للتأمين الصحي يعني في الواقع مساهمة عضوية في نقابة العمال العامة (الهستدروت). فيما بعد حدث تغييران قام بهما حاييم رامون كوزير للصحة. فقد حوّل التأمين الصحي من الهستدروت إلى الدولة، وأصبح هناك قانون للتأمين الرسمي لكل مواطن. في يوم من الأيام كان الهستدروت دولة سبقت إسرائيل، فهو أسس سنة 1920، وكان هو أداة الاستيطان (اتحاد العمال العبريين في أرض إسرائيل). الهستدروت اليوم أعضاؤه هم الناس الذين يدفعون مساهمة شهرية. اليوم أعضاء الهستدروت هم الذين تحسم من معاشاتهم مساهمة مالية شهرية، أمثال العمال والموظفين في الشركات الكبرى. العمال والموظفون في الشركات الكبرى ليسوا فقراء، وعمال شركة الكهرباء في إسرائيل لا يعتبرون فقراء، بل هم أرستقراطيو الطبقة العاملة، مثل عمال الصناعات العسكرية وعمال الصناعات الجوية والمجمعات الكيماوية الضخمة. لا يوجد عرب في الصناعات الضخمة في إسرائيل. شركة الكهرباء فيها 16.000 عامل، بينهم 7 من العرب فقط. الصناعات العسكرية ليست للعرب. وعمير بيرتس ممثل لجان العمال في الشركات الكبرى، ولا يمثل الفقراء والمسحوقين. ربما فهم البعض أن بيرتس سيعيد إلى الفقراء المعونات التي خفضها نتنياهو، ومخصصات الأطفال وتأمينات الشيخوخة ومخصصات البطالة التي خفضها شارون ووزير ماليته نتنياهو. لكن هذه مجرد أوهام. فعمير بيرتس لا يمثل هؤلاء الناس الفقراء وإنما يمثل لجان العمال في الشركات الكبرى.

□ يقال إن وصول بيرتس إلى قيادة حزب العمل لم يكن نتيجة تطور حقيقي في الحزب. وهو يمتاز بأنه جلب معه جهازاً كاملاً، وأنه شرقي وغير عسكري ولا يعرف الإنكليزية. وبالتالي فهو مجرد طفرة مثل متسناغ لن يستمر أكثر منه. وبالتالي لا يشكل حالة جديدة في حزب العمل يمكن أن يحسب حسابها في الصراع المقبل في الانتخابات وما بعد الانتخابات. كيف تنقد هذا الرأي؟

□ عمير بيرتس يختلف عن متسناع. متسناع جاء من الجيش، وهذا جاء من الهستدروت وعنده تجربة أطول في العمل الحزبي. ثم إن تغييره أصعب من تغيير متسناع لأن تغيير بيرتس سيفسر طائفيًا؛ أي أنهم لو أطاحوا عمير بيرتس يصبح التلف أكبر. إن بيرتس فعلاً دخل مع جهاز الهستدروت إلى حزب العمل، واستخدم جهاز الهستدروت في احتلال الحزب. وفي أي وضع حزبي تقاس الأمور بالإنجاز في البرلمان. في عهد متسناع انخفض عدد أعضاء الحزب في البرلمان إلى 20 نائباً. الآن إذا تمكن بيرتس من رفع عدد الأعضاء في البرلمان فسيعتبر ذلك إنجازاً له.

□ ما مدى تأثير القريبين منه، أمثال عامي إيلون، في إعادة تشكيل موقف الحزب من موضوع التسوية؟

□ في رأيي أن موقف حزب العمل اكتمل وانتهى الموضوع، ولن تحدث إضافات أساسية عليه من عامي إيلون أو من غيره، مع أن إيلون يظهر بمظهر المجدد القادم بأفكار جديدة، ولديه كل شيء قابل للمفاوضات إلا يهودية الدولة، ويهودية الدولة تعني رفض حق العودة أساساً. أنا عندي رأي في هذا الخصوص، وهو أن جميع هذه المبادرات غيرت الرأي العام العربي والرأي العام الفلسطيني، لكن لم تغير الرأي العام الإسرائيلي. وكانت غايتها خفض سقف التوقعات العربية وتحضير النفسية العربية و"تهذيبها" وتربيتها. والمهمة التاريخية لهذه المبادرات، فضلاً عن خفض سقف التوقعات العربية، تعويد الرأي العام العربي أن يتقبل عدم القبول بحق العودة وعدم قبول إسرائيل بتقسيم القدس وعدم قبولها بتفكيك المستوطنات على طول الخط الأخضر. هذا لا يعني أن عدم القبول بحق العودة سيضمن لنا أن تكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية، وأن يتم الانسحاب إلى حدود سنة 1967. إنه يعني تغيير نقطة الانطلاق في المفاوضات بحيث لا تشمل حق العودة. إن جميع المبادرات، مثل وثيقة جنيف ووثيقة أيالون - نسبية الموجهة إلى الرأي العام العربي، مموله أوروبياً. وهذه وظيفة أوروبا منذ أوسلو. نعود إلى إسرائيل لنرى أنه ما إن يقدم العرب على مثل هذه التنازلات في توقعاتهم حتى يختطف اليمين المبادرة ويقول: "ممتاز، لنبدأ من هنا، وأنا، اليمين، من يستطيع صنع التسويات، لأن التسوية تعني إزالة المستوطنات، وإذا أردتم إزالة بعضها فيجب أن تتكلموا معي". أي مع اليمين، أي مع شارون. وهذا ليس تقسيم أدوار، إنما هو المجرى الطبيعي للأمر. اليسار يتوجه إلى الرأي العام العربي بتمويل أوروبي ويحقق تنازلات عربية، ثم يبدأ اليمين بالفعل السياسي من هذه النقطة. لقد صرفت الملايين على جنيف وعلى عامي إيلون وبيلين، وصرفت الملايين على الرأي العام العربي وعلى اللقاءات والحوار، وهذه صناعة؛ أي صناعة كاملة للتعايش والحوار والأخذ والعطاء. في أي حال هذه الصناعة تؤسس لقبول التنازل عن حق العودة وعن القدس. إن منطق اليمين هو الأقوى، وهو يعني خفض سقف توقعات العرب، بينما الشعب الإسرائيلي يصوت لليمين لأن إصراره أدى إلى خفض توقعات العرب. والعرب أيضاً يرون أن اليمين هو القادر على تقديم تسوية. فاليسار الصهيوني يمكن أن تصنع أفكاراً وحوارات معه، لكن من يزود البضاعة فهو اليمين، وبضاعته هي تسوية إقليمية أقل كثيراً من التي اقترحها اليساري الصهيوني عامي إيلون وبيلين وغيرهما. هذا المنطق يسري على مستوى إسرائيل بالكلية (macro)، وعلى مستوى إسرائيل بالتفصيلات (micro) بمعنى أن في داخل حزب العمل أيضاً المنطق نفسه. فالعمل يقول إن لدينا مخاوفنا الأمنية في مسألة الحدود، والقدس غير خاضعة للتفاوض لأن من شأن ذلك أن يفقدنا جميع أصوات المجتمع الإسرائيلي. فإذا كان عامي إيلون يتفرد ببعض الآراء، فهذا لا يعني أن هذه الآراء هي التي سيخرج بها حزب العمل إلى الجمهور الإسرائيلي.

أحوال العرب في إسرائيل

□ واضح جداً أن العرب ما زالوا مهمشين في إسرائيل. ولا شك في أن ولادة حزب التجمع الوطني الديمقراطي أحدثت نقلة في صورة عرب 48 لدى الرأي العام العربي. ماذا عن الانتخابات المقبلة وعن استعداداتكم لها، وعن التحالفات المتوقعة.

□ العرب في إسرائيل لا يشكلون وحدة اقتصادية سياسية. وهم لا يفرزون ديناميكية سياسية خاصة بهم كأنهم نظام سياسي قائم بذاته، هذه حقيقة. لكننا، في الوقت نفسه، لسنا أمام قرية هندية في القرن التاسع عشر تعيد إنتاج ذاتها كما كان ماركس يتحدث عن الريف الهندي، ولسنا أمام دولة. نحن أمام حالة بينية. كُسرت الحالة الريفية، وكُسرت العلاقة بالأرض، وكُسرت العلاقة بالزراعة وانفتحت على المدينة لكنها لم تشكل بذاتها اقتصاداً قائماً بذاته، أي وجود طبقات تفسر سلوكها السياسي. والحياة الحزبية العربية في الداخل ليست حياة حزبية عربية، إنما هي حياة حزبية عربية في إسرائيل، يعني في إطار البرلمان الإسرائيلي وتحت سقفه. وأقصد السياسة العربية المشاركة وغير المشاركة في الانتخابات، كل شيء يدور في إطار قانوني واقتصادي إسرائيلي. فنحن هنا لا نتحدث عن خريطة حزبية عربية في كيان عربي. لا يوجد كيان عربي في الداخل. الكيان العربي في الداخل هو افتراضي (virtual)، ونحن كحركة وطنية نفترضه كي نصنعه في عملية بناء الشعب والحفاظ على الهوية الوطنية في الداخل. وهو افتراض التجمع الوطني الديمقراطي كي نتمكن من التشكل كشعب. ونفرضه على إسرائيل كحالة قومية متشكلة، وهو افتراض ضروري لما يسمى في الأدبيات السياسية "بناء الأمة"؛ أي لعملية تشكلنا كشعب. وكى نصبح شعباً علينا أن نتصرف كشعب. الآن ثمة عدة متغيرات، منها الحالة الإقليمية المتراجعة. أنا أتحدث عن المشاهد للتلفزيون الذي هو أغلبية الناس الذين أصبحوا مستهلكي إعلام وجمهوراً من المشاهدين. وبالنسبة إلى مستهلكي الإعلام هناك تراجع في الخطاب الوطني والقومي في المنطقة خلال الأعوام الأخيرة، ليس بعد 11 أيلول/سبتمبر فحسب، بل، وبشكل خاص، بعد حرب العراق. ثم ما جرى في لبنان بعد اغتيال الحريري والصراعات السورية - اللبنانية. ويمكن أن نتخيل تأثير ذلك في نفسية الناس. وفي العالم العربي جرى التعامل مع شارون على أنه رجل سلام. ثم إننا وقفنا وحيدين أمام خطة فك الارتباط ننتقدها أمام قوى سياسية عربية هنا في الداخل وأمام عالم عربي يحتفل بها. وكان عليّ أن أشرح أمام العرب لماذا نحن ضد فك الارتباط، وكان جمهوري يسألني: إذا كان العرب مع فك الارتباط فلماذا أنت ضده؟ هذا الوضع سبب لنا إحباطاً معنوياً. والموقف الوطني في الداخل هو، في نهاية المطاف، حالة معنوية لا حالة اقتصادية أو حالة مؤسساتية، وبالتأكيد ليس حالة دولة وطنية. نحن لا نستند إلى قوة اجتماعية، وإنما إلى حالة معنوية تتأثر بأمل وأفق، وتتأثر بالمشاريع العربية وبالحالة الفلسطينية، إلخ. في مرحلة السبعينيات من القرن المنصرم، التي أنا عاصرتها كقيادي في الحركة الطلابية عندما اندفعنا بقوة ضد اليمين الإسرائيلي، كانت تلك هي مرحلة تشكل الوعي الوطني الفلسطيني في الداخل، حيث كانت السياسة الإسرائيلية تقوم بعملية نبذ للعرب، وبقايا لمشروع عربي يقوم بعملية جذب لهم، وهو مشروع المقاومة الرومانسية في حينه بعد سنة 1967، أو المشروع القومي العربي. الآن جاذبية العرب تناقصت، ونبذ إسرائيل للعرب تراجع. النبذ الإسرائيلي ما عاد مجرد إقصاء. صارت القضية مركبة؛ فشارون يأتي بوزير عربي في هذه الأيام. المحكمة العليا تتدخل في كل شيء. إنها محاولة لتعديل سياسات التمييز. ومنذ عهد يتسحاق رابين حتى اليوم مرت مجموعة من القوانين دفعت إيلياكيم روبنشتاين (المستشار القانوني السابق للحكومة) إلى القول إنها ثورة دستورية. ومنها قوانين بادرت إلى سنّها شخصياً ضد المؤسسة الصهيونية. القوانين التي تسمح بتمثيل العرب في الشركات الحكومية؛ أي تمثيل العرب بشكل لائق في الوظائف الحكومية. أنا أخذت قوانين السود في الولايات المتحدة وعرضتها على الكنيسة. هذه القوانين لا تطبق الآن، طبعاً، بشكل كاف. لكنهم كيّفوا تعريفهم للدولة اليهودية وفق حلول وسط بشأن الحقوق الليبرالية، من دون تغيير في الجوهر الصهيوني، هم

بدأوا يعدلون في سياسات التمييز. هذه التعديلات أدت إلى تغير في المزاج وأنماط السلوك السياسي العربي في الداخل سميها عملية "الأسرلة". الأمور الأخيرة، منذ بداية الانتفاضة الثانية، ثم خطة فك الارتباط والموقف العربي منه والأوهام حوله، واستقبال شارون عربياً، وبناء أوهام حول عمير بيرتس وحول الأحزاب الصهيونية، وحول التسوية، ذلك كله جعلنا نواجه معضلة. مشكلتنا الأساسية الآن هي مع تيارات المؤسسة الحاكمة التي لديها مثقفوها العرب. أي أن هناك مثقفين عرباً يعملون في جامعات إسرائيلية وينظرون ضد السياسة العربية.

المؤسسة الإسرائيلية لديها رجالها العرب، لا أقصد أن أسميهم "العملاء" بالمعنى القديم للكلمة، وإنما عمالة بنيوية غير واعية لمصالحها وتعتقد أن ما تقوم به أمر براغماتي ممتاز. وهؤلاء مجموعة من المثقفين الذين تربوا في المؤسسة الإسرائيلية وفي الجامعات الإسرائيلية، وبدأ الواحد منهم مساعداً يبحث في شؤون العرب، ثم مساعداً للبروفسور الفلاني الخبير بشؤون العرب، ثم أصبح أستاذاً في الجامعة وصار يقال: لدينا عرب في الجامعة. وهؤلاء يكتبون ضد السياسة العربية وضد الأحزاب العربية. وهذا التنظير يقود إما إلى الاستنكاف عن الانتخاب، وإما إلى عدم التصويت، وإما إلى التصويت للأحزاب الصهيونية باعتبار أن النواب العرب لا يقدمون خدمات، وهذه أكبر كذبة حدثت في تاريخ العرب في الداخل. النواب العرب في الداخل على اختلاف شديد. بينهم انتهازيون، وبينهم عرب معروفون مرتبطون بالمؤسسة الصهيونية الحاكمة بشكل عضوي، يقيمون أحزاباً وهمية لكن يختبئون وراء تسمية "العضو العربي في الكنيست الإسرائيلي"، وبينهم أعضاء في أحزاب صهيونية أيضاً. لكن هناك تنافساً في خدمة المواطن لأن ليس لديه غير النائب العربي ليلجأ إليه. واليوم التجمع الوطني الديمقراطي يقوم بعملية تسييس للمطالب العربية، أي أنها ليست مجرد مطالب أفراد تحل عبر الوساطة وإنما مطالب سياسية من أجل المساواة، وهي تظهر بقوة في مشاريع القوانين. وفي المقابل هناك نزعة إلى عدم التسييس، إلى نزع التسييس، بترديد عربي للرغبة الصهيونية في القول "اتركوا السياسة لأصحابها". وهذه النزعة هي أكبر خصم لنا في هذه المرحلة. أنا سميتها حالة استرخاء على تقاطع هامشين تجعل الواحد منا لا هو إسرائيلي ولا هو عربي؛ يطالب بحقوق إسرائيلية مجتزأة، ويحافظ على هوية عربية بالحد الأدنى؛ أي مجتزأة أيضاً. هذا هو الخصم الأساسي لنا كحركة وطنية لأنه قد يؤدي إلى الاستنكاف عن الفعل السياسي، أي عن التصويت في هذه الحالة، وقد يؤدي إلى تصويت للأحزاب الصهيونية.

العرب ويهودية دولة إسرائيل

إن شارون يؤسس لتقليد يفرض التفاوض مع المواطنين العرب في شأن حقوقهم الفردية. لكن على العرب، بحسب شارون، أن يسلموا بمسألة يهودية الدولة وحق اليهود في الاستيطان. تعالوا إلى قضية النقب مثلاً؛ على العرب أن يسلموا بالحق في نشر اليهود في النقب لأن الدولة، ببساطة، هي دولة يهودية. ويقول شارون: أنتم لديكم قضايا إذا لم تقاربوها قومياً، بل مطلبياً، فلا مانع لدينا من تحقيقها لكم. إذا كان ينقصكم أجهزة لشبكات صرف صحي فسنساعدكم في بنائها، وهذه ليست مشكلة. لكن لا تأتونا بمطالبكم على أنها مطالب وطنية وقومية متعلقة بعروبة الأرض. وبهذا يبدو شارون معتدلاً لأنه مستعد لمعالجة القضايا الفردية. وهو ليس عنيداً في القضايا الفردية، لكنه خصم شرس بإصراره على يهودية دولة إسرائيل. والرد يحتاج إلى درجة عالية جداً جداً من الوعي، وقيادة سياسية، وتنظيم العرب في مؤسسات بحيث نحافظ على الهوية أو القومية العربية الفلسطينية في الداخل، وعلى التماسك القومي كي لا تتشردم المطالب بين أهالي النقب، والجنوب، والمدن المختلطة. وكي لا يصبح عسيراً التفتيش عن الجامع بين مطالب ابن قرية الجش أو فسوطة عند حدود لبنان وبين ابن النقب في القرى غير المعترف بها. نحن نسعى لمشروع وطني شامل يتوجه إلى العالم كله. لكن هناك من لا يريد الذهاب إلى المجتمع الدولي. نحن مع الظهور في الأمم المتحدة كعرب في الداخل، ولهذا طرحنا مؤخراً مشروعاً لا يمكن أن ننجح فيه إلا إذا تحولنا إلى

قوى رئيسية على الساحة العربية. قوى رئيسية برلمانية في البرلمان الإسرائيلي. وأقصد بذلك القول إننا في البرلمان الإسرائيلي لا توجد لدينا نزعة انفصالية، لكن وراء سعيينا تكمن غاية مهمة، وهي تحويل لجنة المتابعة العليا إلى برلمان عربي في الداخل. وهذا معناه أن رأينا الذي ننفرده به حالياً كتجمع هو أن تتنافس الأحزاب العربية في انتخابات داخلية لانتخاب هيئة تقود الأقلية العربية وتعترف إسرائيل بها. ثم نطالب بمقعد مراقب في جامعة الدول العربية، ثم في الأمم المتحدة. إنها ليست قضية اندماج في إسرائيل. في مقاطعة كيبك في كندا هناك وزيرة شؤون خارجية تسافر إلى دول العالم وتعد اتفاقيات صداقة. كان هناك اعتماد على إذاعة صوت العرب وغيرها من أجل الحفاظ على هوية ما، وحالياً لا أستطيع أن أعتد على "روتانا" لتشكيل هوية قومية. الهوية القومية يجب أن تتشكل من خلال مؤسسات ديمقراطية يقيمها عرب في الداخل، ومن خلال مناهج التعليم العربية. وهذا المشروع الوطني ممكن التنفيذ. لكن من غير الممكن تنفيذه إلا إذا ذهبنا إلى البرلمان الإسرائيلي من أوسع أبوابه والقول إننا غير متنازلين عن المواطنة، فهي في حالتنا ليست صهيونية وإنما مشتقة من كوننا سكان البلاد الأصليين، وعن الحقوق. ونحن نعرض مشروعنا كمشاركة في مصير هذا البلد. وهذا كله كي نستطيع أن نحمي ظهرنا ونساهم في تشكيلنا الذاتي الوطني. وبهذا المشروع نتميز من الجهات السياسية العربية الأخرى. وهو مشروع دولة المواطنة، أي دولة لجميع مواطنيها.

صار هناك خطاب عام عند عرب الداخل، لكن حدثت متغيرات كثيرة. بعض الأحزاب العربية حقق انتصارات انتخابية، وهو يرى أن انتصار هذا الخطاب انتصار لحزب بعينه. نحن نحاول إيجاد تحالفات واسعة لتبني هذا الموقف وهذا الخطاب، وربما نجتمع تواقيع عليه في المستقبل. الأمر الآخر أننا نذهب في اتجاه توسيع المشاركة أو توسيع الدعم عبر خوض الانتخابات. لكن ثمة مفارقة هي أننا لو طرحنا برنامجنا للاستطلاع فسيحوز 90% من الناس. لكن حينما يحين أوان الاقتراع للبرلمان يتخذ السلوك الانتخابي شكلاً آخر، لأنه توجد قوى سياسية ذات قواعد اجتماعية عندها برامج أخرى، والتصويت لا يتم بناء على برنامج وإنما بناء على انتماءات أحياناً. وفي أي حال، نحن لن نتنازل عن فكرة مجلس التنسيق الذي هو إطار أوسع من لجنة المتابعة العليا بشكلها الحالي. وعلى سبيل المثال فأنا لن أكون في الحياة السياسية بعد عشرة أعوام. ربما أعود إلى تدريس الفلسفة وكتابة الأدب. نحن نرى هذه المسألة أمراً استراتيجياً، لذلك نحن غير مستعجلين. لكننا نرغب في ربط آلاف الشبان بهذا التوجه. لدينا أشخاص مرتبطون بالمؤسسة الإسرائيلية، ثم هناك من هو مرتبط بالمؤسسة الإسرائيلية ارتباطاً اقتصادياً. وعلى سبيل المثال، هوجمنا في انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر 2000 من جانب أصحاب المصالح في الداخل وقالوا لنا: "وين رايمين فينا! الإسرائيلي اليهودي ما عاد يأتي إلى القرى العربية ليشتري أو يتوقف في مطعم عربي ليتناول الطعام. شركة الكهرباء استنكفت عن إصلاح الأعطال." وهؤلاء صاروا يعتبرون أنفسهم "قوى الاعتدال" ضد قوى التطرف. إن مجرد القبول بعملية التنافس تحت السقف الإسرائيلي يخلق الانتهازية، لأن من يصنع إيقاع التنافس هو الإعلام الإسرائيلي. هناك مجموعة عوائق أمام مشروعنا. والمشكلة أكثر تعقيداً مما نتصور، لأنه لا توجد مدينة ولا يوجد مركز مديني في الداخل يصلح قاعدة اجتماعية لهذه الأفكار التي نطرحها على غرار بيروت مثلاً، أو دمشق، حيث يوجد مثقفون وجامعات ومؤسسات وصحافة، إلخ.

□ على الرغم من هذه العوامل كلها، وعلى الرغم من التنافس بين الأحزاب العربية فقد تمكنت هذه الأحزاب من تقليص التصويت للأحزاب الصهيونية، وأوصلت إلى الكنيست عشرة نواب عرب في إحدى الدورات. الآن هل هناك تقهقر في هذه المسألة؟

□ هذا الطرح مبكر الآن. إن استراتيجيتنا الانتخابية، فيما عدا المشروع السياسي، تتضمن رفع نسبة التصويت، ودعوة الناس إلى دعم التصويت للأحزاب الصهيونية والتصويت للأحزاب العربية، ثم التصويت للتجمع الوطني الديمقراطي. نحن نقوم باستراتيجية قومية فعلاً. ونأمل بأن ننجح في تقليص التصويت للأحزاب الصهيونية، وأن نرفع نسبة التصويت عامة، أو نرفع المساهمة كي يكون هناك تأثير عربي حقيقي في داخل البرلمان.

□ ما هو أفضل شكل للتدخل أو عدم التدخل الفلسطيني في المعركة الانتخابية بصورة تفيد القضية؟ إذا كان شارون يدعي عدم وجود مفاوضات فلسطيني فإن الجانب الفلسطيني يستطيع أن يقول إن مشروع شارون، أو "كديما"، غير مقبول أيضاً، وبالتالي لا يوجد مفاوضات إسرائيلي كي نتفاوض معه. الآن هل يمكن خوض الانتخابات بمشروع لكسر مشروع شارون؟ وماذا تستطيع القيادة الفلسطينية أن تعمل في المعركة الانتخابية المقبلة لخدمة هذا التصور؟ وهل تعتقد أن مشروع شارون قطع مرحلة اللاعودة وأن لا مجال لوقفه؟

□ طبعاً، هناك إمكان لذلك لو كان هناك استراتيجية فلسطينية أو عربية فاعلة. الفلسطينيون وحدهم لا يستطيعون أن يقاوموا إلاً بالفرض، بمعنى النضال على مستوى الشارع. النضال الفلسطيني إذا توفرت له المقومات وكانت له أهداف استراتيجية، وليست تكتيكية فقط، بمعنى عدم الانصراف إلى تحسين الموقع التفاوضي في كل مرة، يمكنه، فعلاً، أن يحقق مكاسب كثيرة. غير أن هذا الأمر يتطلب ظهيراً عربياً قوياً. لكن، مع الأسف، هذا غير متوفر، والقيادة الفلسطينية لديها خطها السياسي الذي يختلف تماماً عن خطنا السياسي. إن قيام كتلة مانعة ضد مشروع شارون في الكنيست يتحقق بزيادة مقاعدنا في الكنيست لا بزيادة مقاعد عمير بيرتس؛ أي زيادة التمثيل العربي. وإن أفضل خدمة يمكن أن تقدمها السلطة الفلسطينية هي عدم عرقلة هذا التوجه، وعدم كيل المديح لعمير بيرتس، وبالتأكيد عدم كيل المديح لشارون وإبداء القلق إزاء غيابه □.

(*) جرت المقابلة في 2005/12/15.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx